الثورة الفرنسية :

مرحلة الملكية الدستورية 1789-1792:

كانت الثورة الفرنسية بدمويتها وعنفها وعلو سقفها نتيجة طبيعية لمجموع هائل من العوامل التي دفعت باتجاهها مع مرور الزمن، حتى جاءت اللحظة الحرجة عندما انفجر الناس من تلقاء أنفسهم وخرجوا إلى الشوارع والمنشآت الوطنية ليحتلوها ويعبروا عن سخطهم تجاه الملك وحكومته. فكانت الأسباب متعددة الأوجه والأبعاد، وفيما يلي نبذة عن أهم الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية • الأسباب السياسية والفكرية: م ّضيًا على نهج أسلافه، قام الملك لويس السادس عشر بإقصاء المعارضة وكبتها ومنع الحريات العاّمة، مجسدًا مقولته الشهيرة: "أنا الدولة". إلا أن الظرف الموضوعي كان مختلفًا حينها. ففي تلك الفترة كانت أفكار التنوير والحرية السياسية ومطالب تمكين الشعوب قد ظهرت وراجت في أمريكا وبريطانيا ولاقت أفكار فولتير وغيره من منظري الثورة الفرنسية رواجًا هيأ المجتمع الفرنسي للمطالبة جهرًا بحقوقه التي تبلورت بوضوح في "الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن" عام 1789 .ورافق هذه الموجة حالة من تراجع العاطفة الدينية والتوجه نحو تقديس العقل مما أفقد الملكية أبرز مكونات شرعيتها التي ساعدتها على الاستقرار واسكات الناس لفترات طويلة.وكان أيضًا لانتصار الثورة الأمريكية على الاستعمار البريطاني أثر في رفع الروح الثورية في العديد من الأقطار. • الأسباب الاجتماعية كان الانقسام المجتمعي آنذاك قد بلغ حدًا متطرفًا لم يعد غالبية السكان قادرين على تحمله. فقد كان المجتمع منقسمًا دستوريًا إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى: رجال الدين، والطبقة الثانية: النبلاء، والطبقة الثالثة: عاّمة الشعب. وكانت الطبقتان الأولى والثانية فاحشتا الثراء والمزايا وكانتا تجبيان العديد من الضرائب من الطبقة الثالثة وهي عامة الشعب، رغم أنهم معفيتان من الضرائب. وبعد أزمة اقتصادية لحقت بالبلاد، ضاق الفقراء وعامة الشعب ذرعًا بالضرائب والامتيازات مما سبب احتقانًا مجتمعيًا هائلا في تلك الفترة. وكان المجتمع الفرنسي عمومًا ينتمي للطبقة الثالثة. فكان منه الفلاسفة والأطباء والمحامون والعمال وظهرت فيه أيضًا طبقة برجوازية ساخطة على امتيازات الطبقتين الأولى والثانية فكان لهم أثر في تحريك الناس ضدهم، مما دفع البعض لتسميتها بـ "الثورة البرجوازية". • الأسباب الاقتصادية ً عانت الخزينة الفرنسية في أواسط القرن الثامن عشر نتيجة للحروب العديدة التي خاضها ملوكها بدأ من حملات لويس الرابع عشر لحرب السنين السبع للويس الخامس عشر وختامًا بقيام لويس السادس عشر بدعم الثورة الأمريكية وتمويلها نكاية ببريطانيا، عدا عن البذخ الهائل من عائلته مما كاد أن يؤدي إلى إفلاس الخزينة الفرنسية وإثقال كاهل الشعب الفرنسي المنتمي للطبقة الثالثة بالضرائب. وحاول لويس السادس عشر تدارك الأزمة بمحاولة اجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية إلا أن زوجته ماري أنطوانيت وبعض المتنفذين من الطبقتين الأولى والثانية عملوا جاهدين على إفشال أي مشروع إصلاحي على حسابهم. وكان لنشر نيكر -وزير المالية آنذاك- لبعض الوثائق المالية التي تظهر عجز الدولة أثر في تأليب الرأي العام ضد الملكية، فأقيل وعين كالون الذي حاول حل الأزمة بالاستدانة من الخارج، فارتفع الدين العام من 300 مليون إلى 600 مليون فرانك في ثلاث سنوات فقط.

.التطورات التاريخية للثورة :

1\_مرحلة ما قبل الثورة :

تولى لويس السادس عشر مقاليد العرش الفرنسي عام 1774 وعمره 19 عامًا ليخلف جده لويس الخامس عشر ويرث عنه أزمة مالية خانقة وميزانية مثقلة بالديون ومزاجًا عاّما ساخطًا على الملكية المستبدة. وقد اثقلت الميزانية في عشر لويس الخامس عشر لمشاركة فرنسا في حرب السنين السبعة والتي انتهت بانتصار الحلف البريطاني على الحلف الفرنسي. وبعدها دخل لويس السادس عشر في مغامرة غير محسوبة العواقب حين قام بتكريس ميزانيته لدعم الثورة الأمريكية ضد الاحتلال البريطاني (1775-1784 (نكاية بالأخيرة فحسب، حيث أفلست ميزانية المملكة الفرنسية وأثقل كاهل الطبقة العاملة الفرنسية بالضرائب مما زاد من حجم السخط ضد الملك وحكومته. ومن مفارقات التاريخ، أن الثورة الأمريكية –التي كرس لويس نفسه لدعمها- كانت سببًا في صعود الَنَفس الثوري في العالم، وفي فرنسا تحديدًا. فكان لويس تمامًا كمن حفر قبره بيديه. وفي تلك الاثناء حاول لويس احتواء الأزمة فقام بعزل وزير المالية البارون أنيه تورغوت لفشله في تشريع اصلاحات مناسبة وقام بتعيين جاك نيكر كمسؤول عن الوزارة ولكن من دون نيل صفة الوزير لكونه أجنبيًا. وأدرك نيكر فور استلامه مهماته فداحة نظام الضرائب الحالي والذي أثقل كاهل الطبقة الفقيرة وأعفى طبقة النبلاء ورجال الدين -الغنيتين أساسًا- منها. لذلك اقترح نظاما ضريبيا بدي ًلا يقوم على عدم زيادة الضرائب على الفقراء وإنما فرضها على النبلاء ورجال الدين وتخفيف امتيازاتهم. وكان هذا بنظره كافيًا لتدارك جزء كبير من الأزمة. كما واقترح وضع سقف لإنفاق الجمعية الوطنية (الهيئة التشريعية آنذاك). إلا أن أيًا من هذه الاقتراحات لاقت مسمعا أو قبو ًلا من وزراء الملك، فطالب نيكر بترقيته ليصبح وزيرًا إلا أن الملك رفض. وأقيل نيكر وُعين شارلز الكسندر مكانه ليدرك الأخير فداحة الأزمة ويقترح نظامًا ضريبيًا جديدًا على النبلاء ورجال الدين إلا أن الجمعية الوطنية رفضت اقتراحاته. وبعد محاولات حثيثة فاشلة لتمرير المقترح الرامي لتخفيف الأزمة، قام الملك بالإعلان عن انتخابات جديدة للجمعية الوطنية في مايو أيار عام 1789 بعد قرابة قرن من تجميد الانتخاب منذ عام 1614 .وكان هذا بمثابة مؤشر على تأرجح آل بوربون وخضوعهم لمطالب الشعب. الجمعية الوطنية الجديدة والقطاعات الثلاث: تم تقسيم الجمعية الوطنية إلى ثلاثة أقسام حسب الفئة الاجتماعية وهي: النبلاء، ورجال الدين، وبقية الشعب وهم عمومًا الطبقة الفقيرة العاملة. وقد اجتمعت الجمعية الوطنية على هذا النمط آخرة مرة عام 1614 .وأفرزت نتائج الانتخاب الأخيرة 201.1 نائبًا كان مهم 303 رجل دين، و291 من طبقة النبلاء و610 من الطبقة الثالثة وهي بقية الشعب. وكانت الطبقة الأولى تمثل 100 ألف من رجال الدين الكاثوليك. وقد امتلكت الكنيسة آنذاك قرابة الـ 10 %من الأراضي وكانت تجبي ضرائبها الخاصة من الفلاحين. بينما كانت الطبقة الثانية كانت تمثل قرابة 400 ألف من نبلاء فرنسا آنذاك والتي كانت تملك قرابة الـ 25 %من الأراضي وتجبي ضرائبًا من الفلاحين أيضًا. أما الطبقة الأخيرة فكانت هي بقية الشعب التي تشكل 95% من السكان، والذين تم تمثيلهم عبر 610 نائبًا. وكان نصفهم محامين ومسؤولين صغار ذوي تعليم عال. وثلثهم كان من التجار وأصحاب الصناعات وجزء قليل منهم كان من مّلاك 76 الأراضي الأثرياء. . وفي تلك الأثناء بدأت أصوات من الطبقتين الأولى والثانية تنادي بإعطاء اعتبار أكبر للطبقة الثالثة من أمثال رجل الدين والكاتب السياسي إيمانويل سييس الذي كان كتابه الذي صدر عام 1789" ما هي الطبقة الثالثة" بمثابة البيان الرسمي للثورة. مجلس العموم والجمعية الوطنية وفي يونيو عام 1789 أعلن ايمانويل سييس انضمامه لمطالب الطبقة الثالثة وتبعه عدد من رجال الدين والنبلاء، وأعلنت الطبقة الثالثة لاحقًا عن خطوة راديكالية فسّمت نفسها "البرلمان الفرنسي" وليست الطبقة الثالثة لأنها تمثل سائر الشعب ودعت الطبقتين الأولى والثانية للانضمام مع النية الواضحة بالاستمرار سواء انضموا أم لا. وفي محاولة لاحتواء الأزمة ومنع الجمعية من الانعقاد، أمر الملك بإغلاق قاعة اجتماع الجمعية بحجة القيام بالإصلاحات اللازمة قبل كلمة الملك بعد يومين إلا أن المجتمعين توجهوا إلى قاعة قريبة للتنس وعقدوا اجتماعهم وأدوا يمين الولاء على ما عرف بـ "عهد قاعة التنس" وتبعهم عدد من رجال الدين ومن النبلاء. مرحلة الملكية الدستورية وفي تلك الأثناء كان نيكر قد نال سخط العائلة الحاكمة بسبب ما اعتبر تلاعبًا بالرأي العام وتأليبًا له ضد الملك. وكان نيكر قد نشر عدة وثائق مالية عن ديون المملكة أدت إلى زيادة الاحتقان الجماهيري ضد الملكية. وفي يوليو 1789 أقال الملك نيكر مما أثار حفيظة الشعب. واعتبر كثير من سكان باريس هذه الخطوة كاعتداء على الجمعية الوطنية التي تمثلهم وسط مخاوف بإغلاقها فبدأوا بعصيان مدني مفتوح في اليوم التالي. وفي نفس الوقت استمرت الجمعية الوطنية في الانعقاد من دون انقطاع في فيرساي لكي لا تغلق القاعة. وفي باريس شرع الناس بأعمال شغب ضد النظام وأجهزته، وبعض المظاهرات لقيت تعاطفا من بعض حرس الدولة. وفي الرابعة عشر من يوليو حدثت موقعة الباستيل الشهيرة حين توجهت أعداد هائلة من المحتجين إلى سجن الباستيل الذي كان مثالا للظلم وللسلطة الفرنسية في الأدبيات الثورية الفرنسية. وبعد ساعات من المواجهات بين الحرس والمتظاهرين سقط السجن بيدهم وتم قتل مأمور السجن "بيرنارد دي لاوناي" وتعليق رأسه على رمح والطواف به في أرجاء المدينة وفي أثناء عودتهم لمركز المدينة اتهموا محافظ المدينة "جاك دي فليساي" بالخيانة وذبحوه. وفي ظل هذه الأجواء الدموية شعر الملك لويس بخطورة المشهد فبدأ بالتراجع والخضوع، أو كذلك أوحى. واستلم "ماركيز دي لا فاييت" منصب رئيس الحرس الوطني في باريس. وأصبح "جين سيلفيان بيالي"، الذي ترأس الجمعية الوطنية يوم أداء عهد قاعة التينيس، محافظًا لباريس في ظل هيكل حكومي جديد عرف بالكوميون.(وقام الملك بزيارة باريس حيث وجد أعلامًا مكتوبًا عليها: عاشت الأّمة، عاش الملك، ، وتم ارجاع نيكر إرجاع وتم, لمنصبه المالي. وفي ظل تدهور الأوضاع المدنية وزيادة أعمال العنف في مختلف أطراف البلاد قام العديد من النبلاء بترك البلاد إلى الدول المجاورة خوفًا من بطش الناس. وقام أولئك المهاجرون (أو الـبتمويل) نشاطات لثورات مضادة وعملوا على حشد ملوك أوروبا لدعم ثورة مضادة تستعيد سلطة الملك. وفي ظرف أيام ارتفعت روح سلطة وسيادة الشعب بين عوام الناس الذين بدأوا بتشكيل ميليشيات مسلحة لحماية أنفسهم من الغزو الأجنبي الذي بات متوقعًا. وقام بعضهم بشن 10 غارات على قصور بعض النبلاء في ما سمي بسلسلة "الخوف العظيم" . وتدريجيًا بدأت سلطة القانون تنهار في ظل تزايد الفوضى والتسلح.

إلغاء الإقطاعية:

في مساء الرابع من أغسطس عام 1789 ألغت الجمعية الوطنية النظام الإقطاعي في فرنسا رسميا، وإن كانت ثورات الفلاحين كافية لإلغائه على أرض الواقع. وفي ما عرف بتشريعات 11 ,12 أغسطس ، تم إلغاء جميع امتيازات وحقوق طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين . وتم تعليق النظام القضائي القديم في نوفمبر من نفس العام ومن ثم إلغاءه نهائيًا عام 1790. الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن وفي السادس والعشرين من أغسطس عام 1789 أقرت الجمعية الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن والذي احتوى على مبادئ عاّمة لحقوق الإنسان وتم تبنيه لاحقًا كمقدمة للدستور الفرنسي. وكان الإعلان متأثرًا بآراء توماس جيفيرسون التي نقلت عبر الجنرال لافيايي. واعتبر الإعلان لاحقًا كأحد أهم المحطات في تاريخ تطور حقوق الإنسان حتى وصلت إلى شكلها الحالي. كتابة أول دستور للبلاد كانت كتابة الدستور إحدى أهم مطالب الجمعية قبل بدأ الثورة. وما أن تمكنت الثورة شرعت الجمعية بكتابة أول دستور في تاريخ فرنسا بهدف الحد من سلطات الملك. وجادل البعض حول تبني النظام الأمريكي الذي يقضي بوجود مجلسين تشريعيين واقترح البعض الخلط بين النظامين الأمريكي والبريطاني. وأيد النبلاء هذا الخيار وطالب بعضهم بجعل المجلس العلوي من الطبقة الأرستقراطية. ولكن تم تبني مجلس موحد للبلاد في النهاية. واحتدم النقاش حول مدى السلطات التي ستمنح للملك. وتم ختامًا منحه سلطة تعليقية (فيتو) على قرارات المجلس ولكنها كانت رمزية ومؤقتة حيث كان بإمكانه تأخير مرور القرار لا منعه وتم إقرار الدستور من قبل الملك لويس في سبتمبر عام 1791 ليتم تعريف الحكومة والشعب والدولة وفق نمط جديد لم تعهده فرنسا من قبل، فأصبحت فرنسا ملكية دستورية بَملك صوري ومؤسسات دولة تنتمي للشعب.

الانقسامات داخل الثورة :

بدأت الانقسامات تظهر داخل الجمعية الوطنية. فبدأ الأرستقراطيون بالتكتل داخل المجلس ليتم تسميتهم باليمينين –لجلوسهم على يمين المجلس- وكانوا معارضين للثورة عمومًا. وتكتل "الديموقراطيون الملكيون" المتحالفون مع نيكر مطالبين بنظام شبيه بنظام بريطانيا. وجلس نواب ما عرف بـ "الحزب الوطني" في وسط ووسط يسار المجلس وكان منهم لافايي. بينما كان روسبير يجلس وحيدًا على اليسار حام ًلا آراءه المتطرفة. وفي هذه الأثناء كان ساييس يعمل على تقريب الوسط واليسار في مقترح مشترك. وحدثت فوضى إدارية في باريس حيث ادعت لجان عدة الصلاحيات نفسها. وكانت سلطة الحرس الوطني –الذي تزايد حضور الطبقة الوسطى فيه- تحت قيادة "لافايي" تتزايد شيئا فشيئًا. بينما كانت الجمعية تتخذ قرارات رمزية ضد كل ما يمثل النظام القديم مما زاد من حفيظة النبلاء الذين تزايد عدد مهاجريهم للدول الأوروبية الأخرى. وقد تم انتخاب النواب لسنة واحدة إلا أن نواب قاعة التنس (الكوميون) اتفقوا على الاستمرار بالاجتماع حتى إقرار الدستور الفرنسي. وظهر من يطالب بإجراء الانتخابات قبل إقرار الدستور ومن يطالب بتأجيلها لما بعده. وفي نهايات عام 1790 كان الجيش الفرنسي في حالة يرثى لها. حيث كانت غالبية الضباط من طبقة النبلاء الذين وجدوا صعوبة في ضبط النظام داخل الجيش حيث أن كثيرًا من الجنود الذين ينتمون للطبقات الفقيرة هاجموا قادتهم وتمردوا عليهم. وقد حصل ان أحبط أحد الضباط تمردًا داخل الجيش لتتم محاكمته بتهمة الوقوف ضد الثورة. ودفع هذا كثيرا من الضباط ذوي الخبرة لترك البلاد وحرمان الجيش من العديد من ذوي الخبرة. وفي نفس الفترة أيضًا ظهرت الأندية السياسية في السياسة الفرنسية وكان أشهرهم اليعاقبة أو نادي اليعاقبة الذي كان كافرًا بالملكية تمامًا ومطالبًا بالنظام الجمهوري. وفي هذه الأثناء، وبينما كانت الجمعية تضع الدستور، تدهورت الأوضاع الاقتصادية وازداد العجز المالي مما دفع المجلس لإعطاء نيكر نوعًا من الديكتاتورية المالية لإصلاح الاوتمامًا. وتم إقرار فصل السلطات كمبدأ للحكم.

هروب الملك وفشل الملكية الدستورية:

لم تتمكن الجمعية الوطنية المنقسمة من إدارة شئون البلاد. ازداد الفلتان الأمني وتفاقمت الأزمة المالية وترهل الجيش. وظهرت مشاكل دستورية حينما أوقف الملك بعض القرارات مثل قرار إعدام النبلاء المهاجرين. هروب الملك وفشل الملكية الدستورية: لم تتمكن الجمعية الوطنية المنقسمة من إدارة شئون البلاد. ازداد الفلتان الأمني وتفاقمت الأزمة المالية وترهل الجيش. وظهرت مشاكل دستورية حينما أوقف الملك بعض القرارات مثل قرار إعدام النبلاء المهاجرين. وحلل البعض أسباب هذه الأزمة كالتالي: أولا، فعليًا لم يوافق الملك على تحديد صلاحياته، وعمل على حشد الدعم من ملوك أوروبا في سبيل توطيد سلطته. ثانيًا، سببت محاولات إسقاط الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وبيع أراضيها وإغلاق أديرتها ونشاطاتها الخيرية في تنفير المتدينين وبعض الفلاحين. ثالثًا، تدهور الاقتصاد بشكل كبير نتيجة لطباعة المزيد من الأوراق المالية التي زادت من التضخم، وكان أكبر المتضررين من رفع الأسعار هم الفلاحون الذين أنفقوا أموالهم على الخبز. ورابعًا، طالب الفلاحون القرويين بالتحرر من الضرائب الثقيلة التي يدفعونها لملاك الأراضي المحليين. خامسًا، رفضت الطبقة العاملة في باريس والمدن الأخرى الطريقة التي وزعت بها غنائم الثورة على الأغنياء والمهنيين. وأخيرًا، سببت قوى الثورة المضادة التي هددت بإسقاط الثورة بالتوجه العام نحو التطرف والعنف. وفي ظل هذه الأجواء كان الملك لويس ممتعضا من الثورة ومن قراراتها وكان أخوه "كومت دارتوا" وزوجته "ماري أنطوانيت" يحثانه دائمًا على اتخاذ إجراءات ضد الثورة وأن يدعم النبلاء المهاجرين الذين يعملون على حشد ملوك أوروبا. وفي النهاية بعد خوفه على نفسه وعلى عائلته قرر لويس الهروب من القصر في باريس إلى النمسا بعد ترتيبات مع حراس الحدود النمساوية. وتنكرت العائلة الملكية بزي الخدم وهربت في ليلة الـ 20 من يونيو عام 1791 ،إلا أنه تم التعرف عليهم في اليوم التالي و أعيدوا إلى باريس. وقامت الجمعية بتعليق سلطة الملك وأبقي عليه وعلى زوجته تحت الحراسة. وتركت حادثة هروب الملك أثرًا عميقًا على الرأي العام وزادت المشاعر المعادية للمكية الدستورية وللنبلاء ورجال الدين في آن واحد وأعطت كذلك دفعة قوية لكل المطالبين بالجمهورية الذين تظاهر بعضهم إلا أنهم أوقفوا بالرصاص وقتل العديد منهم. ولكن الملك أعيد إلى منصبه في الشهر التالي. وكان الملك ليبولد الثاني يحشد ملوك أوروبا للتدخل لصالح لويس في تلك الأثناء. وازدادت أعمال الشغب من الجياع بحثًا عن الطعام، وارتفع منسوب التطرف لدى القوى الثورية وتم تبني الغالوتين (المقصلة) كوسيلة رسمية للإعدام. وبدأت مرحلة الحروب الثورية في بدايات 1792. وبدأت الخلافات الح ّادة تظهر بين لافيي واليعاقبة بقيادة روسبير في تلك الفترة. وفي ظل الإخفاقات العسكرية للجيش الثوري في مواجهة الجيوش الملكية الأوروبية في البداية، وظهور اشاعات عن تواطئ الملك في ذلك، أتت الخطوة الحاسمة في القضاء على الملكية في العاشر من أغسطس عام 1792 حينما قامت ميليشيات ثورية بقيادة قوات الحرس الوطني تقدر بـ 20 ألف بمهاجمة القصر الملكي والقضاء على غالبية حرس الملك -السويسريين- والقاء القبض على الملك. وقامت الجمعية بعدها -في ظل غياب ثلثي أعضاءها- بتعليق العمل بالنظام الملكي، وكان غالبية النواب من اليعاقبة. واستلم دانتون الجمهوري وزارة العدل وأصدر بعدها بأيام أمرًا باعتقال لافايي الذي فر بعدها إلى النمسا. وقام بعض أنصار الملكية بأعمال شغب في بعض مناطق من فرنسا ردًا على الحادثة. وفي هذه الأثناء حدثت مجزرة سبتمبر الشهيرة. ففي ظل اجتياح الجيوش الملكية الأوروبية لحدود فرنسا ازدادت المخاوف من تواطئ الأسرى مع هذه القوات الغازية، فقامت قوات من المتطوعين في ظل غض طرف من الحكومة بإعدام قرابة نصف عدد السجناء في باريس والذين قدر عددهم بـ 1200-1400 سجين. وأثرت هذه الأحداث على الصورة العاّمة للأطراف الثورية. فأصبحت النظرة العامة عن الجبليين أنهم دمويون وعن الجيرونديين أنهم متساهلون جدًا. وأدت إلى انقسام حاد في المجتمع واعتبر كل من عارضها كمعارض للثورة.